



Mubarak El-Awad & Co.

Mubarak El-Awad & Co.

Chartered Certified Accountants

مبارك العوض وشركاؤه

محاسبون قانونيون

تقرير المراجعين القانونيين إلى السادة مساهمي

بنك فيصل الإسلامي السوداني (شركة مساهمة عامة)

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لبنك فيصل الإسلامي السوداني والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011، وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو من مسؤولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

مسئولية المراجعين القانونيين

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. لقد تمت عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتطلب أعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر نضع في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات مراجعة مناسبة في مثل تلك الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال المراجعة تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي مراجعة حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2011 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين وتتفق مع متطلبات قانون الشركات لعام 1925.

مبارك العوض وشركاؤه
مبارك العوض محمد
محاسب قانوني - شريك
15 JAN 2012
مخبرون قانونيون
15 يناير 2012م